البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني
The Environmental Dimension of the Private Sector Social Responsibilities

د. ياســـــر شـــــاهين /مدير دائرة العلوم المالية والمصرفية
جامعة فلسطين الأهلية – بيت لحم – فلسطين

الإطار النظري:

أولا): مفهوم البيئة Environment Concept:

أ. إن مفهوم البيئة يمثل الوعاء الشامل لعناصر الثروة الطبيعية وهو واسع جداً ، ولكن رغم سعته يمكننا تحديد هذا المفهوم من خلال الحقائق التالية:

ب. إن علاقة الإنسان بالبيئة علاقة متبادلة الأثر والتأثير.

ج. البيئة هي المصدر الذي يحصل منه الإنسان على مقومات حياته، وهي الإطار الذي يزاول فيها نشاطه.

د. البيئة تشمل عناصر متعددة كالمناخ، والتضاريس، والتربة، والمياه، والمعادن، والنباتات الطبيعية والحيوانات.

هـــ. اتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئات الطبيعة، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، والثقافية والتقنية.

إن من المشاكل التي يعانيها العالم هي مشكلة التخلف، والتخلف هنا لا يعني الفقر بالموارد أو شحّها، وإنما هو الافتقار للخبرات المؤهلة للاستخدام الرشيد والأفضل لما هو متاح من موارد طبيعية. وبذلك فإن العالم يواجه تحديين يتخوف منهما:

الأول: استنفاد الموارد الطبيعية التي قد تصل إلى حالة النضوب الكامل، وخاصة في الموارد الطبيعية المعدنية والطاقة.

الثاني: العجز عن التخلص السليم من فضلات استغلال الموارد بصفة عامة، والمعادن بصفة خاصة.

.(www.quailty.co.uk/ISO 14000. htm.)

1) عناصر البيئة Elements of the Environment:

تتمثل عناصر البيئة الأكثر شيوعاً في:

أ. الأرض.

ب. الهواء.

ج. الماء.

د. النباتات والحيوانات.

ه. الطاقة والموارد الطبيعية.

(www.nationmaster.com/graph/env.)

2) المبادئ البيئية في إعلان ريو:

صدر إعلان ريودي جانيرو بعد انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في مدينة ريو البرازيلية خلال الفترة من (3-14) حزيران عام 1992 وقد أرتكز على نتائج مؤتمر ستوكهولم بالسويد حول البيئة البشرية الذي اختتم أعماله في 16 حزيران عام 1972، والذي كان يهدف أساساً إلى إقامة شراكة عالمية عادلة ومنصفة من خلال خلق مستويات جديدة من التعاون بين الأمم والقطاعات الفاعلة للمجتمعات والشعوب للعمل نحو الوصول إلى اتفاقيات دولية تحترم مصالح الجميع، وتضمن حماية البيئة العالمية وسلامتها ونظام التنمية والإقرار بالطبيعة المترابطة والمتكاملة للأرض.

ومن أهم المبادئ البيئية في إعلان ريودي جانيرو هي:

- المبدأ الأول: إن الكائن البشري هو لب اهتمام التنمية المستدامة، فالعنصر البشري قادر ومؤهل ليعيش حياة صحية منتجه بتناغم وتناسق مع البيئة.
- المبدأ الثاني: بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، فإن كافة الدول لها الحق السيادي في استغلال مواردها الوطنية، وحسبما تمليه مصلحتها التنموية وسياستها البيئية ومسؤولياتها على أن تكون هذه الأنشطة ضمن سلطاتها الدستورية والقانونية، ولا تسبب أضراراً لبيئات الدول الأخرى والمناطق التي تقع خارج سلطتها.
- المبدأ الثالث: إن حق التنمية يجب الإيفاء به، وتحقيقه بشكل متوازن، مع الإيفاء بمتطلبات البيئة والتنمية من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية.
- المبدأ الرابع: من اجل تحقيق برامج التنمية المستدامة فلا بد من استمرار الالتزام التام بأسس الحماية البيئية كونها جزءاً متمماً لعملية التنمية وليس جزءاً مفصولاً عنها.
- المبدأ الخامس: يجب على كل الدول والأفراد التعاون، من خلال الأنشطة الأساسية لمحور استئصال الفقر، كمتطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص

التمايز في مستويات المعيشة، وتحقيق الحاجات الإنسانية بشكل أفضل للغالبية العظمى من الناس حول العالم.

- المبدأ السادس: إن الوضع الخاص للدول النامية، وخاصة تلك الأقل نمواً منها التي لا يمكن التأثير فيها بيئياً بسرعةٍ، يجب أن تكون لها الأولوية والأسبقية في برامج التنمية. ويجب أن تكون الأنشطة والفعاليات الدولية في مجال البيئة والتنمية عنواناً لاهتمام كافة الدول الأخرى.
- المبدأ السابع: يجب على الدول التعاون في إطار روحية الشراكة العالمية للحفاظ على، حماية وتجديد صحة وسلامة ووحدة نظام الأرض. ومن منظور المسببات المختلفة لما يلحق الضرر بالبيئة العالمية فإن على الدول مسؤوليات تتحملها في هذا المجال، وإن كانت هذه المسؤوليات مختلفة من دولة إلى أخرى.
- المبدأ الثامن: لتحقيق تنمية مستدامة ومستوى معيشة عال لكل الناس فإنه يجب على الدول خفض الأنماط غير المستدامة وإزالتها من الإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديمغرافية المناسبة. (www.worldometers.infor/ar)

3) نظام الإدارة البيئية "Environment Management System "EME:

هو عبارة عن دوره مستمرة للتخطيط، والتطبيق، والمراجعة والتطوير للفعاليات والأنشطة التي تتخذها المنظمة لغرض الإيفاء بالتزاماتها البيئية. ويعرف أيضاً على أنه محاولة جادة وشاملة لجعل البيئة وظيفة من وظائف الشركة شأنها شأن وظائف الإنتاج والتسويق والمالية والموارد البشرية. وبذلك فهو نظام يقابل المكافئ البيئي للنظام الإنتاجي في وظيفة الإنتاج وللنظام التسويقي في وظيفة التسويق، وللنظام المالي في الوظيفة المالية والمحاسبية في الشركة.

4) نظام الإدارة البيئية الفعال "An Effective "EME:

هو نظام مبني على مفهوم الـــ TQM لتحسين الإدارة البيئية ولذلك فالمؤسسة يجب عليها التركيز ليس فقط على الأشياء التي تحدث، وإنما الاهتمام أيضاً بأسباب حدوثها. وعبر الزمن، فإن هذه الأسلوب المنهجي لتشخيص عيوب النظام وتصحيحه قد قاد المؤسسات إلى تحقيق أداء بيئي أفضل. وعندما نضع مبادئ الـــ TQM موضع التطبيق الفعلي، فإن منطقة الاهتمام البيئي تقع ضمن مسؤولية الإدارة العليا.

ولغرض بناء نظام إدارة بيئية دائم وفعال فان على المؤسسات أن تبين لمنتسبيها أهمية الالتزام بالآتي:

- جعل البيئة إحدى أسبقيات المنظمة. "التركيز على أن الاهتمام بالإدارة البيئة الفعالة أساس لديمومة المنظمة".
- إقامة إدارة بيئية في كل مكان. "التركيز على أن الاهتمام بالبيئة جزء من عملية تطوير المنتج والعملية والأنشطة الأخرى".
- النظر للمشاكل على أن فرص "تشخيص المشاكل تحديد جذور أسبابها ثم منع حدوثها".
- إن مفهوم التحسين المستمر يركز على أن المشاكل سوف يتم تقليصها، وأن المنظمة الجديدة تتعلم دائماً من أخطائها، وتعمل على منع حدوث نفس تلك الأخطاء والمشاكل مستقبلاً.

5) السياسة البيئية Environmental Policy:

هي عبارة عن إعلان إدارة المؤسسة لتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة. ويجب أن تكون السياسة البيئية أساساً وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظوراً موحداً فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل المنظمة ككل. فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل المنظمة.

إن على كل فرد بالمنظمة أن يفهم أبعاد السياسة البيئية وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف البيئية التي تريد المنظمة تحقيقها. (www.esprojects.net/en/policy/csr/environment/.)

6) الـ ISO 14000 كنظام إدارة بيئية:

هو معيار دولي واسع القبول لنظام الإدارة البيئية EMS ويتكون هذا النظام من (17) عاملاً ومتطلباً للمنظمة التي تبغي الحصول على هذه الشهادة وهي:

1- السياسة البيئية: يجب أن تطور المؤسسة لوثيقة تعهدها نحو البيئة، ويجب استخدام هذه السياسة كإطار للتخطيط والفعل.
2- المفاهيم البيئية: يجب أن تحدد المؤسسة المساهمات البيئية لمنتجاتها، وأنشطتها وخدماتها. وتحديد تلك المساهمات التي لها آثار معنوية على البيئة.
3- المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى: على المؤسسة أن تحدد وتضمن تنفيذ القوانين والإجراءات والمتطلبات الأخرى التي تتحملها المؤسسة.
4- الأهداف والغايات: على المؤسسة أن توضح الأهداف البيئية التي تتعهد بها. وأن تجعل هذه الأهداف، والانطباعات، والسياسات والرؤى البيئية مفهومةً وواضحة لذوي العلاقة بالمؤسسة.
5- برنامج الإدارة البيئية: وهي خطة تنفيذية للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة.
6- الهيكل والمسؤولية: على المؤسسة صياغة القواعد وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد.

7- التدريب، الإطلاع والكفاءة: التأكد من إكمال برامج تدريب العاملين، وأنهم قادرون على تحمل كامل مسؤولياتهم البيئية.
8- الاتصالات: إيجاد هيكل لعمليات الاتصال الداخلية والخارجية فيما يتعلق بنظام الإدارة البيئية.
9- توثيق نظام الإدارة البيئية: العمل على إدامة المعلومات والبيانات حول نظام الإدارة البيئية في المؤسسة مع الوثائق الخاصة بذلك.
10. وثائق الرقابة: ضمان إدارة فعالة لوثائق النظام وإجراءاته الأخرى.
11. السيطرة العملياتيه: على المؤسسة أن تعين وتحدد خططها وتتولى إدارة عملياتها وأنشطتها بشكل متناسق مع سياساتها وأهدافها وغاياتها.
12. التهيؤ للحالات الطارئة والاستجابة لها: على المؤسسة تحديد الحالات الطارئة التي يحتمل حدوثها وعليها تطوير إجراءاتها للاستجابة لها ومنع حدوثها.
13. المراقبة والقياس: على المؤسسة مراقبة الأنشطة الأساسية والأداء الإجمالي لتلك الأنشطة.
14. إجراءات المنع والتصحيح غير الثابتة: حدد وصحح المشاكل وامنع حصولها مرة أخرى.
15. التسجيل: حافظ على إجراءات تسجيل مناسبة لفعاليات نظام الإدارة البيئية وفي المؤسسة وأدائه.
16. تدقيق نظام EMS: تأكد دوريا من أن نظام الإدارة البيئية EMS يعمل حسب المطلوب.
17. المراجعة الإدارية: راجع دورياً نظام الإدارة البيئية EMS بعين ثاقبة وفاحصة وذلك من أجل ضمان التطوير المستمر. (النقار، 2002).

7) التلوث البيئي Environmental Pollution:

أ- تعريف التلوث: هناك عدة تعريفات لمفهوم التلوث نورد منها:

- التلوث هو عملية نفث مواد ومنتجات مؤذية في البيئة.
- حالة غير مرغوب بها في البيئة الطبيعية خاصة عندما توجد فيها مواد مؤذية نتيجة للنشاطات البشرية.
- التلوث هو تلويث الهواء، والماء والتربة بمواد تكون مؤذية للحياة.
- هو عملية إضافة أي نوع من المواد، أو أي شكل من أشكال الطاقة (حرارة، وصوت، وإشعاعات) إلى البيئة الطبيعية بمعدلات أعلى من المعدل الذي يمكن للبيئة الطبيعية أن تستوعبه بالامتصاص، والتحلل، وضمن دورة الحياة، أو خزنه بصور غير مؤذية.

ثانياً): تعريف المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Definition:

أوردت الأدبيات عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية منها:

* *تعريف المفوضية الأوربية European Commission:* هو عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي. (McBarnet. et al. 2007)

* *تعريف البنك الدولي World Bank:* هو تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيده للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل. (Rossi, Alice's. 2007)

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية الموحد Corporate Social Responsibility: إن ظهور هذا المفهوم سببه الأنشطة غير المسئولة للصناعات المختلفة إذ إن الصناعات نادراً ما تتحمل مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها إلا عندما يطلب منها ذلك بموجب قانون أو تشريع معين، وحتى في هذه الحالة، فإن الاستجابة تكون بسيطة وهامشية، ولذلك فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية عنصراً حيوياً في الجهود الدولية لرعاية تنمية مستدامة مناسبة وتبنيها عالمياً، فقد أصبحت التقارير السنوية لمنظمات الأعمال تعكس تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية الموحدة. (May, 2007)

* البعض ينظر لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الموحدة (CSR) كمعبد إغريقي يرتكز على ثلاث قوائم تمثل الأبعاد الثلاثة لمفهوم (CSR) وهي البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد البيئي للمسؤولية التي تتحملها منظمات الأعمال. ولضمان تطبيق ناجح لمفهوم (CSR) فإن القواعد الثلاثة (الأبعاد الثلاثة) يجب أن تكون متوازنة، وترتكز على أرضية محسوبة بدقة، أي أنها تمثل الموثوقية، والشفافية التامة لكافة عمليات المنظمة وأنشطتها وفعالياتها.
(www.enterpreneur.com/encyclopedia/term/82646.html.)

2- تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية: يعرف هذا المفهوم على أنه التزام المنظمة الاقتصادية للعمل بطرق تخدم كلاً من مصلحتها ومصالح المجتمع، إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الموحد يمكن فحصه من خلال تحليل أصحاب المصالح كما في الشكل (1):

3- أهم وجهات النظر السائدة حول المسؤولية الاجتماعية الموحدة: هناك وجهتا نظر مختلفتان حول المسؤولية الاجتماعية الموحدة دائماً وتكون محور المناقشات في الدوائر الأكاديمية والسياسية العامة وهي:

أ) النظرة الكلاسيكية (التقليدية): ترتكز وجهة النظر هذه على أن مسؤولية الإدارة تنحصر فقط في تسيير عمل النشاط الاقتصادي لغرض تعظيم الربح. أي أن منظمات الأعمال يجب أن تركز على النشاط الاقتصادي فقط، وأن تهتم دائماً بتوسع القيمة لحملة الأسهم. ويدعم هذا الاتجاه Milton Friedmen.

ب) وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية: وهي ترى أن إدارة أي مؤسسة إقتصادية يجب عليها الاهتمام بتحقيق الرفاه الاجتماعي على مستوى واسع وليس الاهتمام بالربح الإجمالي فقط. وهذه النظرة تركز على أصحاب المصالح ويدعمها Paul Samuelson أحد الاقتصاديين اللامعين، ويقول Paul " إن المؤسسة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من انها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك". (الغالبي والعامري 2005)

لعل هذه النظرة هي الأكثر موضوعية ورشداً ففي استطلاع شمل 2500 شخص من 23 دولة قامت به شركة .Environics International Ltd وجدت أن 90% من الذين أدلوا بآرائهم يريدون منظمات الأعمال أن لا تركز على الربحية فقط. فالكثير اليوم من أصحاب المصالح يطالبون منظمات الأعمال أن توحد المسؤولية الاجتماعية مع لب قيمها وأنشطتها اليومية.

4- تقييم الأداء الاجتماعي الموحد: إن مفهوم مراجعة المسؤولية الاجتماعية يمكن استخدامه خلال فترات زمنية منتظمة لتقديم تقارير تقدر موضوعياً، وبشكل منتظم، ما تم تحقيقه في مجالات العلاقة مع المجتمعات، ونوعية البيئة، وحقيقة القيادة، وسلامة المنتج، وحماية المستهلك، ودعم الجانب التربوي. وكذلك تتضمن الخدمات المقدمة للجمهور، وفعاليات العاملين، والعلاقات العمالية، ومساعدة العاملين.

5- معيار تقويم الأداء الاجتماعي: الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال يمكن أن يكون مدفوعاً بمنطق الإذعان لتجنب التبعات السلبية، أو ان يكون مدفوعاً بالقناعة لتحقيق أثر إيجابي في المجتمع. إن دراسات المسؤولية الاجتماعية تشير إلى أن منظمات الأعمال تعمل على أساس الاتجاهين معاً.
وهناك أربعة معايير لقياس أداء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وهي:

1- المعيار الاقتصادي: فالمسؤولية الاجتماعية تطلب منك أن تحقق ربحاً.
2- المعيار القانوني: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك احترام القوانين وتنفيذها.
3- المعيار الأخلاقي: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك أن تعمل منك أن تعكل ما هو صحيح.
4- المعيار التقديري: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك أن تكون لك مساهمات تجاه الجمهور، وترى الدراسات أن على منظمات الاعمال أن تتحرك طوعاً فوق التوقعات الاقتصادية، والقانونية والأخلاقية الأساسية لتكون لها القيادة في مجال حياة مزدهرة للأفراد، والمجتمعات المحلية والمجتمعات الوطنية.(www.answers.com/topic/scial-responsibility)

6- إستراتيجيات المؤسسات الاجتماعية: هناك أربع إستراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تتبعها المؤسسات الاقتصادية:

أ) الإستراتيجية الإستباقية Proactive Strategy:

وهي أن تأخذ المؤسسة القيادة في مجال المبادرة الاجتماعية للإيفاء بمستلزمات المسؤوليات الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والتقديرية حسب الحالة السائدة.

ب) الإستراتيجية التكيفية.Accommodative Strategy:

وهي أن تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية، والأخلاقية والقانونية.

ج) الإستراتيجية الدفاعية .Defensive Strategy:

وهي أن تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب قانونياً للإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية.

د) الإستراتيجية التعويقية .Obstructionist Strategy:

وهي قيام المؤسسة الاقتصادية بمحاربة الطلبات الاجتماعية.(May, 2007)

7- منظمات الأعمال والمجتمع: إن الواقع العملي يشير إلى أنه ليس كل المدراء، ولا كل المنظمات الاقتصادية تعمل بقناعة وتعهد مسبق بالمسؤولية الاجتماعية، ولذلك تقوم الحكومات، باعتبارها ممثلة لصوت الشعب باتخاذ الخطوات، تعمل نيابة عن الجمهور والمجتمع، لتحقيق الالتزام التام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل جميع المنظمات وتعمل نيابة عن الجمهور والمجتمع لتحقيق الالتزام التام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل جميع منظمات الأعمال. وهنا يجب أن نشير إلى الحقيقتين التاليتين:

أ) كيف تؤثر الحكومة بمنظمات الأعمال؟

إن تأثير الحكومة في منظمات الأعمال يتم من خلال رفع القوانين للتشريع، وتشكيل هيئات المراقبة والضبط والمتابعة والسيطرة على سلوك منظمات الأعمال في المجتمع. وفي الغالب نجد أن خلف أي تشريع أو قانون تقف هيئة وجهة حكومية تريد من المؤسسات الإذعان لأوامرها من أجل خدمة المجتمع.

ب) كيف تؤثر منظمات الأعمال بالحكومات؟

إن قادة منظمات الأعمال لهم دور كبير للتأثير على الحكومات فهناك طرق عديدة لتحقيق ذلك بما يخدم مصلحة المؤسسة الاقتصادية ومنها:

1) الاتصالات الشخصية: إذ إن شبكة المدراء التنفيذيين يمكنها معرفة الأشخاص المهيمنين في الحكومة ومحاولة الحصول على دعمهم بما يصب في مصلحة المؤسسة.
2) حملات العلاقات العامة مجال آخر يحاول المدراء التنفيذيون من خلاله توصيل صوره مشرقة عن مؤسساتهم إلى عموم الجمهور والحكومة.

3) مجموعات الضغط: غالبا بمساعدة الضاغطين من المهنيين المتخصصين يمكن للمدراء التنفيذيين إيصال رغباتهم مباشرة إلى المسئولين الحكوميين.
4) المساهمات المالية: المدراء التنفيذيون يستخدمون المساهمات المالية التي تقدم إلى لجان العمل السياسي كدعم لحملات المرشحين من السياسيين لتحقيق تأثير فيهم لصالح مؤسساتهم.
5) الأساليب الأخرى: قد يلجأ المدراء التنفيذيون إلى بعض الأساليب غير الأخلاقية للتأثير في المسئولين العامين، ومن ذلك دفع الرشوة والمساهمة مالياً بحملات غير مشروعه.
(www.mallenbaker.net/csr/CSRFiles/definition.html.)

8- المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للقطاع الخاص الفلسطيني هنالك شبة إجماع في الواقع الفلسطيني على أن ممارسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات، ما زال دون المستوى المطلوب، وانه لم يصل بعد إلى مستوى النضوج، وان معظم المبادرات في هذا المجال تتراوح بين المبادرات الشخصية والفردية للبعض والتعبير عن النوايا الحسنة والعلاقات العامة للبعض الآخر.

كما أن عدد الشركات التي تبنت هذا المفهوم وطبقته عملياً ما زال قليلاً، في حين أن الغالبية من هذه الشركات ما زالت تجهل هذا المفهوم. وهذا مرتبط بغياب الثقافة والوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث إن معظم الجهود للشركات التي تبنت هذا المفهوم وطبقته تنحصر جهودها في دعم الأعمال الخيرية وغير التنموية، كتقديم الإعانات وأجهزة الحاسوب ورعاية بعض المناسبات، دون أن يكون لهذه الجهود من اثر فعلي في مستويات الفقر أو البطالة، ولم تكن هنالك أية مساهمات لها علاقة بالبيئة والحفاظ عليها، مع أن كثيرا من أنشطة هذه الشركات يعتقد بأنها قد تركت أثرا سلبيا على جودة البيئة التي تعمل فيها، وان الهدف الترويجي للشركة وأهدافها الخاصة كان هو الغالب في كثير من الأحيان.

ويعزو كثير من المختصين عدم وجود مفهوم متكامل وناضج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى غياب الأطر التشريعية والتنظيمية القادرة على ترسيخ الفهم وتعزيزه لهذا الموضوع لدى الشركات. وان الممارسات الخجولة في هذا المجال لا تعدو اجتهادات متواضعة وتتخذ الطابع العشوائي والإنساني، وغير المنظم، أو الممنهج وفق موازنات معلنة وواضحة وشفافة من خلال صندوق خاص للمسؤولية الاجتماعية، أو كنسبة محددة من أرباح هذه الشركات. كما لم يتم الإفصاح صراحة عن حجم هذه المساهمات في غالب الأحيان. وانه لم يحصل إن أفصحت إحدى هذه الشركات باستثناء مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي أعلنت بان حجم الموارد التي خصصت لصندوق المسؤولية الاجتماعية لديها يصل إلى (3 – 5 %) من أرباحها. رغم أن الكثير من المراقبين والمختصين يرون أن هذه النسب لا تصل إلى أكثر من (1 – 2 %) في أحسن الأحوال. (مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد 7 . العام 2008)

وعلى الرغم من عدم التقليل من أهمية المساهمات للبعض من الشركات كسوق فلسطين للأوراق المالية ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، وبنك فلسطين، وشركة بادكو، لبعض النشاطات والممارسات في هذا المجال، ورغم أهميتها، إلا لم تحقق على الإطلاق تنمية اجتماعية حقيقية من خلال مفهوم شمولي له علاقة بالتنمية الشمولية والمستدامة. ولا سيما أن موضوع الحوكمة كممارسة ما زالت دون المستويات والمعايير الدولية، والجدول التالي يعطي صورة جيدة لمدى ممارسة معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية (من عشر نقاط) كأحد معاييرها. (دراسة غير منشورة للباحث حول مؤشر الحوكمة وعلاقته بأداء الشركات).

مدى تطبيق معايير حوكمة الشركات لعينة من (12) من الشركات المدرجة بالسوق المالي لفلسطيني

الشركة /المعيار	الشفافية	الانضباط	الاستقلالية	المحاسبة	المسؤولية	العدالة	المسؤولية الاجتماعية	المجموع
شركة بيرزيت للأدوية	8.50	12.50	8.60	9.40	12.50	8	4	63.50
شركة القدس للمستحضرات الطبية	8.00	12	7.30	9.40	11	7.50	2	57.20
جراند بارك للفنادق	6.30	8	9.40	3.80	10	7.50	1	46
شركة سجائر القدس	8.50	11	10	10.50	10	8.50	2	60.50
مجموعة الاتصالات الفلسطينية	12	11	11.00	10	11	10	5	70
بنك الاستثمار الفلسطيني	10	12.50	11.30	13.20	10	10	1	68
البنك الإسلامي العربي	11.70	12	9.40	13.50	10	10.50	4	71.50
فلسطين للاستثمار العقاري	8	8.50	7.50	9.40	10	9.50	1	53.90
بنك فلسطين	10.70	12.50	14	13.30	12	12	5	79.50
العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	4.70	9	7.50	11.20	5	7.50	1	45.90
باد يكو	8	10	10	10	8	9	5	60
غزة الأهلية للتامين	10.30	10.80	11.20	12.50	10	9.80	3	67.60
المجموع	106.70	131.80	117.20	117.20	119.50	109.80	34	668.60

ثالثاً :الجانب التحليلي:

1-المؤشرات العامة:

يعرض الجدول (1) معلومات عامة تهمنا جميعاً، إذ إن إجمالي عدد سكان العالم اليوم بلغ (6.752) مليار نسمة يتشاركون بيئة واحدة، وأرضاً واحدة، وهواء ومياهاً يتزودون منها بحاجاتهم، وهم يتوزعون على (192) دولة ضمن منظمة الأمم المتحدة. وإذا ما علمنا أن الإنسان يحتاج من الطعام ما يقارب (2.1) كغم كمعدل يومي، ويستهلك مالا يقل عن (10) لترات ماء يومياً، لنا أن نحدد أهمية البيئة التي توفر لنا كل ذلك.

إن الجدول المذكور يشير إلى أن صافي الزيادة السكانية بالعالم (الولادات- الوفيات) تصل إلى (108602) فرداً يجب أن تتوافر لهم بيئة مناسبة للعيش والنمو.

ويشير الجدول أيضاً إلى أن العالم ينفق يومياً ما مقدراه (614 064 12) دولاراً أمريكياً على الصحة، ولعل من مسببات ذلك هو البيئة غير المناسبة، أما عدد الأشخاص الذين يموتون جوعاً حول العالم يومياً (602 108) لأن البيئة أصبحت غير قادرة على توفير غذائهم، وإذا كنا نستهلك ما معدله (22621501) كيلوواط من الطاقة يومياً كلها نأخذها من المصادر البيئة، وننفث فضلاتها بالبيئة. إن هذه المصادر أوشكت على النضوب فالنفط سينضب خلال (43) عاماً، والغاز خلال (168) عاماً، والفحم خلال (417) عاماً وعندئذٍ ماذا ستخلف للأجيال اللاحقة. ألا يجب أن يكون هناك توازن في استهلاك موارد البيئة فهناك مثلاً عشر دول تستهلك أكثر من 60% من الطاقة المستهلكة عالمياً. إن العولمة جعلت العالم قرية صغيرة، وخاصة ثورة الاتصالات، فيومياً يباع (901 717 1) هاتف نقال حول العالم ويتبادل الأفراد حول العالم، ما يقارب (279 599 191 106) رسالة إلكترونية يومياً ويصدر يومياً (258 725) صحيفة و (694 2) كتاباً كلها تنقل المعلومات عن تلك الجهات التي تتعامل مع البيئة تعاملاً جائراً سواء باستخدام الموارد، أو نفث الفضلات إلى البيئة بما يسبب أذى للآخرين الذين لا يمكن أن يقبلوا ذلك.

2- المؤشرات البيئية:

الجدول (2) يعرض الإحصائيات التي تتعلق بالجانب البيئي، إذ يبين هذا الجدول أن العالم يفقد يومياً (195 30) هكتار من مساحة الغابات التي تعتبر مصدراً مهماً لتنقية الهواء من ثاني أكسيد الكربون، وضخ الأوكسجين، ويشير الجدول أيضاً إلى أن ما يتصحر من الأرض يومياً حول العالم حوالي (741 39) هكتاراً وهذه خسارة كبيره لمصدر إنتاج الغذاء، وتحسين التوازن البيئي.
وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن كميات غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 المنبعثة عالمياً يومياً حوالي (347 865 59) طناً متريا، وهذه الكمية الهائلة لها بالتأكيد أثار سلبية جداً على البيئة، وهي بلا شك ناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة نشاطات مؤسسات الأعمال.

إن ما تطلقه الشركات يومياُ من مواد كيماوية ضاره إلى البيئة يصل إلى (257 26) طناً ويستهلك العالم إجمالاً (501 621 22) كيلوواط من الطاقة ويستهلك أيضاً (535 476 42) طناً من النفط يومياً، وهذا يشير بوضوح إلى مقدار المخلفات الضارة التي تطلق في البيئة وغالباً لا تستطيع البيئة استيعابها والعودة لتوازنها الطبيعي الذي يضمن سلامة الكائنات الحية. أضف إلى ذلك أن المعدل اليومي للسجائر التي يتم تدخينها يبلغ (539 250 668 7) سيجاره، وينتج العالم حوالي (377 20) سيارة يومياً، وهذه أمور لا تضيف إلا مزيداً من المخلفات الضارة للبيئة والحياة فيها.

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن مرض السرطان يقتل يومياً (377 20) شخصاً ويقتل التدخين (253 17) شخصاً يومياً، كما يذهب ضحية الكحول (828 4) فرداً يومياً. أليس هذا كله بسبب الإخلال بالتوازن البيئي، أو بسبب منتجات تسبب أضراراً صحية أو بيئية؟ ألا يدعونا ذلك إلى إطلاق حملة إجراءات عالمية للعودة للتوازن البيئي؟

جدول (1): جدول الإحصاءات العامة

ت	البيان	القيمة
1	عدد دول العالم المسجلة في الأمم المتحدة	192
2	عدد سكان العالم حالياً/ نسمه	6 752 389 492
3	إجمالي نفقات العالم على الصحة يومياً (دولا أمريكي)	12 064 614
4	إجمالي الإنفاق العالمي على التعليم يومياً (دولار أمريكي)	9 449 064
5	إجمالي إنتاج الطعام العالمي يومياً (طن)	14 075 967
6	حصة الفرد من إجمالي الطعام العالمي يومياً (كغم)	2.1
7	عدد الكتب التي تنشر يومياً (معدل)	2 694
8	عدد الصحف التي تصدر يومياً بالعالم	725 258
9	معدل عدد الهواتف النقالة التي تباع يومياً حول العالم	1 717 901
10	عدد الوسائل الإلكترونية E-mail عبر الشبكة يومياً (معدل)	106 191 599 279
11	معدل الزيادة السكانية العالمية يومياً (الولادات– الوفيات)	108 602
12	عدد الأشخاص الذين يموتون جوعاً يومياً (فرداً)	14 418
13	استهلاك الطاقة يومياً (إجمالي العالم) / كيلواط	22 621 501
14	الفترة المتبقية لنفاد النفط بالعالم (سنة)	43
15	الفترة المتبقية لنفاد الغاز بالعالم (سنة)	168

16	الفترة المتبقية لنفاد الفحم بالعالم (سنة)			417		
17	معدل عدد السيارات التي تنتج يومياً في العالم (سيارة)		130	204		
18	عدد الأشخاص الذين يعانون من البدانة في العالم		653	620	337	
19	الإنفاق الأمريكي على برامج إنقاص الوزن USA (دولار)		393	520	507	7

المصدر: Worldometers: http: ww.worldometers.info/ar/ .

3- المناقشة:

قال الله سبحانه وتعالى، بسم الله الرحمن الرحيم

"إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بِقدَرٍ" صدق الله العظيم . الآية (49) من سورة القمر

إن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون، وما به من كواكب وأجرام ضمن توازن دقيق، ومنها بيئتنا الأرضية، وجعل بعضها يتأثر بالبعض الآخر، وجعل الإنسان خليفة في هذه الأرض، ومنحه كل ثرواتها، وأمره بالحفاظ على توازنها، فلنا أن نتمتع بهوائها، مائها، وثرواتها، ونضمن الحفاظ على توازنها.

إن الإحصائيات التي عرضت سابقاً كلها مصدرها النشاطات الإنسانية، فتناقص الغابات سببه الاستخدام الجائر للخشب بالصناعات المختلفة، وعدم تعويض البيئة عن ذلك، فمثلاً عند قطع شجره عمرها (20) سنة أو أكثر للاستفادة من خشبها ربما نحتاج إلى زرع 20 شجرة جديدة أو أكثر للتعويض عن دور تلك الشجرة في البيئة كمصدر لتنقية الهواء.

إن شركات الطاقة، والسيارات، والسجائر، والكيمياويات... الخ التي تنتج سلعاً لها أثاراً سلبية جداً على التوازن البيئي بصوره مباشرة أو غير مباشرة تسبب في الغالب حالات من قتل بعض الأنواع البيئية والنباتات والحيوانات وحتى الإنسان بسبب المخلفات الثانوية التي تطلقها تلك الشركات في البيئة، وأغلبها سامة، أو ذات آثار شديدة السلبية على البيئة.

إننا قد نصاب بالفزع عندما نسمع خبراً بسقوط طائرة قتل فيها 60 أو 70 راكباً لأن الموضوع صار مادة تتداولها وسائل الإعلام، لكنا لا نسمع عن الأرقام المخيفة لمن يموتون يومياً بسبب التلوث، والتدخين، والكحول، وصعوبات التنفس، وأمراض السرطان والإشعاعات وغيرها.

إن ذلك يفرض على مؤسسات الأعمال أن تتحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية معاً. إن على الشركات أن تتحمل مسؤولياتها، فعليها إعداد برامج عملية وفاعلة لإعادة التوازن البيئي إلى حالته

الطبيعية، والتوقف عن نفث السموم والملوثات في البيئة، سواءً بسبب النشاطات الصناعية، أو بسبب استخدام الإنسان لمنتجاتها وسلعها وخدماتها.

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن تتوسع فكما يجب عليها أن تسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في بناء المدارس، والمستشفيات، ومحطات تنقية المياه، ودور لكبار السن، والمناطق الخضراء.... وغيرها، فهي مطالبة بأن تتولى عملية تمويل البحوث التي يمكن أن تحقق التوازن البيئي، وتعالج المشاكل البيئية لأن ذلك يتعلق بمصير الحياة على كوكب الأرض وديمومتها. نحن نريد للشركات أن تربح وتنمو ولكننا أيضاً نريد منها أن تعطي البيئة بما يناسب ما تأخذه منها لتكون نقية وصالحة لنا ولأجيالنا القادمة.

جدول (2): جدول الإحصاءات البيئية

ت	البيان	القيمة
1	مساحة الغابات المفقودة يومياً (هكتار)	195 30
2	مساحة الأرض الصالحة للزراعة التي تفقد يومياً بسبب تآكل التربة (هكتار)	090 16
3	إنبعاثات غاز CO_2 يومياً (طن)	347 865 59
4	مساحة الأرض المتصحرة يومياً (هكتار)	741 39
5	معدل الأجناس المنقرضة يومياً	372
6	معدل كمية المواد الكيماوية الضارة التي تطلقها المصانع إلى المياه أو إلى الأرض يومياً (طن)	254 26
7	معدل الطاقة المستهلكة يومياً (كيلو واط)	501 621 22
8	النفط المستخرج يومياً عالمياً (برميل)	535 476 42
9	الوفيات اليومية بسبب مرض السرطان (فرداً)	377 20
10	الوفيات اليومية بسبب التدخين (فرداً)	253 17
11	الوفيات اليومية بسبب الكحول (فرداً)	828 4
12	معدل عدد السجائر التي يتم تدخينها يومياً (سيجارة)	539 250 668 7
13	معدل عدد السيارات التي تنتج يومياً عالمياً (سيارة)	130 204
14	عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على ماء صالح للشرب بالعالم	757 621 331 1

15	معدل الاستهلاك اليومي لليوم بالعالم (لتر)	714 885 245 11

المصدر: (http://www.labagrut.net/vb/showthread,php?t=12927) .

4- النتائج

إن الاهتمام الواسع بقضية المسؤولية البيئية المتمثل في ظهور المزيد من المبادرات، وانضمام العديد من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص لها، والذي تركز في الدول الغربية، وظل القطاع الخاص في معظم البلدان النامية، بما في ذلك بلدان العالم العربي، ينظر إلى الاعتبارات البيئية على أنها تشكل قيداً على النمو الاقتصادي، وكلفة لا مبرر لها. وبالرغم من ظهور بوادر مهمة على تغير تلك النظرة في السنوات الأخيرة، إلاّ أنها، للأسف، تكاد تكون مقتصرة على المؤسسات الاقتصادية الكبرى، في حين أن الآلاف من المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة في العالم العربي ما تزال عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من الاشتراطات البيئية الأساسية التي تضعها الحكومات، ناهيك عن الالتزام بمبدأ المسؤولية البيئية أو الاجتماعية .

وبشكل عام، فقد اجمع غالبية المحللين والمهتمين والباحثين في موضوع المسؤولية الاجتماعية وبعدها البيئي في الواقع الفلسطيني، على أن ممارسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات ما زال دون المستوى المطلوب، وانه لم يصل بعد إلى مستوى النضوج، وان معظم المبادرات في هذا المجال تتراوح بين المبادرات الشخصية والفردية للبعض، والتعبير عن النوايا الحسنة والعلاقات العامة للبعض الآخر.

كما أن عدد الشركات التي تبنت هذا المفهوم وطبقته عمليا ما زال قليلاً، في حين أن الغالبية من هذه الشركات ما زالت تجهل هذا المفهوم. وهذا مرتبط بغياب الثقافة والوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث إن معظم الجهود للشركات التي تبنت هذا المفهوم وطبقته تنحصر جهودها في دعم الأعمال الخيرية وغير التنموية كتقديم الإعانات، وأجهزة الحاسوب، ورعاية بعض المناسبات، دون أن يكون لهذه الجهود من اثر فعلي على مستويات الفقر أو البطالة، ولم تكن هنالك أية مساهمات لها علاقة بالبيئة والحفاظ عليها، مع أن كثيرا من أنشطة هذه الشركات يعتقد بأنها قد تركت أثرا سلبيا على جودة البيئة التي تعمل فيها، وان الهدف الترويجي للشركة وأهدافها الخاصة كان هو الغالب في كثير من الأحيان.

ويعزى ذلك لمجموعة من المعوقات منها على سبيل المثال: الكلفة المالية، ومستوى الوعي وعدم إدراك الفرص المستقبلية الواسعة للالتزام البيئي، بالإضافة إلى قصور آليات الرقابة والدعم

الفني والتقني وغياب الحوافز والدور غير الفاعل للمجتمع المدني، لذا فإننا ندعو المشاركين في هذه القمة إلى مناقشتها باستفاضة واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها، إذ أن هذه المعوقات وغيرها تجعل، من المتعذر دفع عدد أكبر من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص إلى الانخراط في مبادرات المسؤولية البيئية في الوطن العربي. والتغلب على هذه المعوقات لن يتأتى إلاّ بتعاون وثيق بين الحكومات وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. ولهذا فإن هذه القمة مدعوة إلى النظر في بناء إطار عمل يضع أسساً وقواعد لهذا التعاون".

5- التوصيات

في ضوء ما تم طرحه خلال المناقشة يمكننا أن نقدم التوصيات التالية:

1- ضرورة تضمين مدونة الحوكمة المقترحة من لجنة تعدّ بندا خاصا بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، علما بان غالبة معايير الحوكمة المعمول بها عالميا تتضمن مدخلا إلزاميا لتطبيق هذه المعايير.
2- أن يتم تضمين هذا المعيار بالبعد البيئي بشكل صريح، ومن خلال مدخل إلزامي خاصة للصناعات الملوثة، وان يكون مقدار الالتزام بالبعد البيئي كنسبة من الأرباح، ومرتبطا بمقدار التلوث الصادر منها.
3- إن الحفاظ على التوازن البيئي يتطلب من الحكومات تشريع قوانين تضمن حماية البيئة بشكل تفصيلي ويمكن أن تتحمل كل جهة تطلق في البيئة مواد وغازات مضرة، المسؤولية القانونية لقاء ذلك.
4- على الجهات الحكومية والرقابية والصحية تحديد مقدار الملوثات من (نفايات، وغازات، وعوالق، ومياه أو إشعاعات) التي تطلقها كل صناعة في البيئة بموجب معايير دولية.
وضرورة تحديد مستوى التلوث الذي يسببه كل منتج عند استخدامه من قبل الأفراد أو الجهات الصناعية.
5- على الشركات والصناعات أن تعمل على تقليص نسب الملوثات التي تطلقها باستخدام الوسائل العلمية والوقائية من خلال عزل الملوثات وتنقيتها بالطرق المختلفة.

ومن هذا المنطلق، ترى هذه الدراسة أن العالم بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز على مبدأ الوقاية بدلا من العلاج. وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل إنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات الزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا، فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بنى اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية، أو ابتكار أنشطة أخرى جديدة، ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة، على أن تكون مقبولة ثقافيا، وممكنة اقتصاديا، وملائمة بيئيا، وقابلة للتطبيق سياسيا، وعادلة اجتماعيا.

بعض المداخل المقترحة للإسهام في المجال البيئي من خلال المسؤوليات الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني:

أولا: التعليم كأهم مدخل للتوعية البيئية: من خلال تضمين ثقافة الحفاظ على البيئة في المناهج التعليمية الأساسية بهدف تعليم أجيال المستقبل أهمية التنمية المستدامة والمتوافقة مع البيئة.

ثانياً: تحفيز القطاع الخاص لإنشاء صناعات التدوير: فصل النفايات مثل البلاستيك والزجاج والورق والألمنيوم والمعادن الأخرى والمواد المتحللة التي يُصنع منها السماد بغرض إعادة الاستخدام، وفي هذا المجال يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورًا فعالاً.

ثالثاً: التقييم البيئي كأساس لإعداد مشاريع التنمية: دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية التي تسبق عمل أي مشروع صناعي، وتضع المعلومات الأساسية عن البيئة في الاعتبار ومدى تأثرها، والإجراءات التي يجب أن تتبع لحماية البيئة مستقبلاً من المشروع سواء في الإنشاء أو التشغيل.

رابعاً: جمعيات حماية البيئة كأداة للتوعية: بسبب الوعي البيئي قامت العديد من الجمعيات غير الربحية في العالم بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها بشكل موضوعي مجرد من المصلحة الذاتية.

خامساً: الإعلام المرئي والمسموع والمقروء والبيئة: يعتبر الإعلام المرئي والمسموع والمقروء أهم وسيلة لنشر المعلومات البيئية بسبب تقدم تقنيات الإرسال والاستقبال من خلال الأقمار الصناعية، وتطور أجهزة العرض والتسجيل، ويجب استغلال هذه الوسائل الإعلامية لنشر الوعي البيئي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- البكري، عامر والنوري، أحمد نزار (2007)، "التسويق الأخضر"، دار اليازوري، عمان، الأردن.

2- العامري، صالح والغالبي طاهر، (2008)، "الإدارة والأعمال"، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن.
3- الغالبي. طاهر والعامري. صالح، (2005)، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال". دار وائل للنشر. الأردن.
4- ناجي، خالد، (2006)، الاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية، الأوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية).
5- نجم، عبود نجم، (2008)، "البعد الأخضر للأعمال، المسؤولية البيئية لشركات الأعمال"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
6- النقار، عبد الله، 2002، "التقييم الذاتي لمواصفة الآيزو14000"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

1. May, Steve, George Cheney, and Juliet Ropert (2007). The Debate over Corporate Social Responsibility. Oxford, England; New York, NY: Oxford University Press.
2. McBarnet, Doreen J., Aurora Voiculescu, and Tom Campbell (2007). The new corporate Accountability: Corporate Social Responisbilty and the Law. Cambridge, England: Cambridge University Press.
3. Rossi, Alices. (2001), Caring and Doing for others: Social Responsibility in the Domains of Family, Work, and Community. Chicago, IL: University of Chicago Press.
4. Zerk, Jennifer A. (2006), Multinationals and corporate Social Responsibility: Limitations and Opportunities in International Law. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

1) (www.quailty.co.uk/ISO 14000. htm)
2) (www.nationmaster.com/graph/env).
3) (www.worldometers.infor/ar)
4) (www.esprojects.net/en/policy/csr/environment/.)
5) (http://dictinoary.refrence.com).
6) (www.answers.com/topic/scial-responsibility).
7) (www.mallenbaker.net/csr/CSRFiles/definition.html.)
8) (www.enterpreneur.com/encyclopedia/term/82646.html).
9) (Worldometers: http: ww.worldometers.info/ar)
10) (http://www.labagrut.net/vb/showthread,php?t=12927